

بعون وصبح مسبوب على أنه ظرف ليجب في أول الباب وقال الشافعي وجوب
صدقة الفطر تتعلق بغروب الشمس من اليوم الأخير من رمضان حتى لا يجب
على من مات قبله أو ولد أو سلم بعده لأن الفطر بانفصال اليوم وذلك
بغروب الشمس من الشهر يوم في رمضان وأما هون شوال فمن ولد في تلك الليلة
أو ملكها يولد ولم يملك في رمضان ونحن نقول يتعلق بفطر حتى الفلانة
وهو اليوم إذا يتعلق الوجوب بالغروب لوجوبه فلا يكون فطرا لأن كل
ليلة من رمضان فطر بعد صوم بهذا الاعتبار ولهذا يقال يوم الفطر ولا
يعارض هذا بقوله ليلة الفطر لأن ذلك باعتبار اليوم تقديرا ليلة الفطر
فخزف الضائف والمضائف وهو اليوم لئلا لالة اللفظ عليه قال رحمه الله
أولها أي ما زاد صدقة الفطر إذا قرأه على وقت الوجوب وهو يوم الفطر
أو آخره عنده أما جعلها التقديم فلا من سبب الوجوب فقل وجد وهو ليس بمن
ويج عليه فصار كذا إذا الزكاة بعد النصاب ولا تفصيل فيه من مرة وثلاث
في الصحيح وغيره خلاف من أيوب يجوز لجعلها بعد دخول رمضان لا قبله لالة
صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وقيل يجوز جعلها في النصف
الأخير من رمضان وقيل في العشر الأخير وعن الحسن زيادة لا يجوز جعلها أصلا
كالأخير قلنا الأصح غير محقولة فلا تكون عبادة إلا وقت مخصوص فلا
الصدقة وأما جعلها إذا بعد يوم الفطر فلا تفرقة ما ليلة محقولة الفطر
فلا يسقط بعد الوجوب إلا إذا كان كراهة وقال الحسن من زاد يسقط
بمضي يوم الفطر لاها حتى تراخصت يوم العيد فسقط كالأضحية تسقط
بمضي أيام الفريضة في قرينة محقولة على ما بيننا فلا تسقط بمضي الوقت كالزكاة
الأضحية لأن أراقه لم غير محقولة المعنى ولا تكون قرينة إلا في وقتها وإذا
مضى وقتها لا تسقط أيضا وإنما تنقل الصدقة بها والمستحان يخرجها
بعد طلوع الفجر من يوم الفطر قبل صلاة العبد بل ذلك من رسول الله صلى الله عليه
فيما رواه البخاري وسئل عن صلاة الفطر والسلم من أداها قبل الصلاة فهو صحتها
وإن أداها بعدها فهو صدق من الصدقات وإن استحان بأكل قبل الصلاة ويقدم
للقبول أيضا لئلا ياكل منها قبلها ويفترج الصلاة ويجوز في صدقة فطركل شخص إلى
مشكك واحد حتى لو قرأه على مشكك أو أكثر لم يجز لأن المنصوص عليه هو قضاء
لقوله عليه الصلاة والسلام إن غنم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولا يستغني ما
ذلك وجوز الكرخي فترق صدقة شخص واحد على مساكين لأن الافتاء يحصل الجمع

بغير

ويجوز دفع ما يجب على جماعة إلى مسكين واحد والله سبحانه وتعالى أعلم
كتاب الصوم في اللغة الأسماء قال الله تعالى كل من عصى
مريم عليها السلام أتى نذرت للذين صوما فلن أكلم اليوم نسيتا وسكتا وكذا
ذلك مشروعا في بينهم وقال التابعه خيل صيام ذليل في صيامه تحتها هاجر من كمالها
أي مسكة عن السير قاله **هو ترك الأكل والشرب والجماع في الصبح والغروب ليلة**
من أهله وهذا في الشروع وهو أحسن من قول القدر في الصوم هو إمساك عن
الأكل والشرب والجماع نهارا مع النية لأنه أشمل فإنه بقوله من أهله احتوى المأخذ
والنفسا والكا فخرجوا منه ولم يخرجوا على ما قال القدر ويرى أنه من الصبح إلى الغروب
ولم يقل نهارا قال القدر ونحوه لأن النهار اسم لما بعد طلوع الشمس إلى غروبها أي يرى
القول عليه الصلاة والسلام صلاة النهار جمعا فلم يكن صحيحا مخلصا وإنما
باليوم لأنه لما كان الصوم متعذرا ومنهياً عنه فعين اليوم لكونه على خلافه
وعليه معنى العبادة إذ ترك الأكل بالليل معتادا واشترط النية لتمييز العبادة
عن العبادة اعلم أن الصوم ثلاثة أنواع فرض واجب وفطر والوجوب نوعان معان
كالقدر المعين وغير معين كالقدر المطلق والنقل كله نوع واحد رمضان
الجملة خمسة أنواع وإنما قلنا صوم رمضان فرض لأن فرضيته ثبتت بالكتاب
والسنة وأجماع الأمة أما الكتاب فقله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام
إلا به ثم عاهد من شهد سكم الشهر فليصمه وأما السنة فلقوله عليه الصلاة والسلام
بئس الأسلام على من عصى وذك من نها صوم رمضان وأما الإجماع فلأن الأئمة
اجتمعوا على أن صوم رمضان فرضية محكمة وكذا اقتضاها وصوم الكفارات
التي ثبتت بالكتاب ككفارة اليمين والظهار والقتل وحزنا الصيد وفدية الأدا
كما في الأحكام على ما يستجيب إن شاء الله تعالى وسبب صوم رمضان قيل الشهر المولود
ولذلك إذا أفاق الجنون في أول ليلة تمجن بافته يجب عليه القضاء ويضاف
إليه بقا الصوم الشهر ويكره ويكره وقال عليه الصلاة والسلام صوم ولد
وأفطر والروية فيستوى فيه الليل والنهار إلا أنه لا يبيع له الأكل بالليل
لنغذرا الصوم وهو اختيار شمس الأئمة وقيل إن كل يوم سبب لصوم
ذلك اليوم لأن الصيام منفرق في الأيام كنفرة الصلاة في الأوقات بالشد
للخول رقت لا يبيع فيه الصوم وهو الليل من كل يومين فوجبان يكون
كل يوم سببا على حدة ولهذا لو سلم الكافر أو بلغ الصبي عند طلوع الفجر لم يبره